السنة: السادسة المجلد: 06 العدد:01 ص ص: 64-82
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

# تأثير الشركات المتعددة الجنسيات وشركة غافا على عملية صنع القرار الأمريكي

# The impact of Multinational and Gava on U.S. decision-making y

شوادرة رضا* جامعة سطيف2 chouadra.ridha@yahoo.fr
بن عرعور عبد الجبار، جامعة الحاج لخضر باتنة1
benarourabdeldjabar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/30 تاريخ القبول:2020/05/04

**ملخص:**

يعتبر موضوع " تأثير شركة غافا على عملية صنع القرار الأمريكي"، من بين المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ الأهمية لدي الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فمن الواجب البحث عن دراسة واقع الشركات شركة غافا والدور الحقيقي الذي تلعبه لتأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية كلاعبين سياسيين، فبالرجوع لتأثير شركة غافا على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الراهنة يستدعي بالضرورة معرفة توجهات صانع القرار الأمريكي، لان مركزية ومحورية التفكير في "تأثير شركة غافا على عملية صنع القرار الأمريكي مرهون بمعرفة توجهات صانع القرار الأمريكي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، وعلاقتها بالعملة الافتراضية بتكوين.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية الأمريكية، عملية صنع القرار، شركة غافا، عملة بتكوين، الإدارة الأمريكية الجديدة.

* المؤلف المراسل

**Abstract:**

Among the topics that have received the most attention from researchers in political science and international relations, it is important to look for a study of the reality of Gava and the role of The real impact it plays on the decision-making process in U.S. foreign policy as political players, referring to the influence of Gava on the decision-making process in U.S.

foreign policy in the current period necessarily requires knowing the directions of american decision-maker, because The centrality of thinking about the impact of Gava companies on U.S. decision-making ", depends on knowing the directions of the U.S. decision maker under the new U.S. administration, and their relationship to the virtual currency of Bitcoin.

**Keywords:** Multinational corporations, U.S. foreign policy, decision-making process, Gava, Bitcoin, the new U.S. administration.

**مقدمة:**

يعتبر موضوع "تأثير شركة غافا على عملية صنع القرار الأمريكي" من بين المواضيع التي استقطبت الباحثين في العلاقات الدولية، ولقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع أكثر بارتباطه بالسياسة الخارجية من خلال الأدوار التي تضطلع هذه الشركة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال عملية صناعة القرار، ولقد أثرت على النظام الدولي الجديد وتعاظم أدورها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد شركة غافا من أهم الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة الدولية نظرا لنفوذها في السياسة الخارجية الأمريكية مشكلة كيان ضخم له تأثير على الصعيد الدولي والاقتصاد العالمي.

ولقد حظيت شركة غافا باهتمام بالغ الأهمية لدى العديد من الباحثين وبشكل كبير في العقود الأخيرة ، ولها ادوراً هامة في قيادة السياسات العالمية مؤخراً، وصارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفعالة، كما أصبحت جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي التنموي في العديد من البلدان المتقدمة، كما أنها ارتقت إلي مكانة أصبحت فيها أحد الفاعلين الرئيسيين في رسم التوجهات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للدول وأحد

المؤثرين فيها، واما هذا الموضوع الشركات عند الخبراء الاقتصاديين له اهمية كبيرة، وكذلك عند صناع القرار مهتمين به وهذا راجع لتأثير شركة غافا على عملية صنع القرار، بالإضافة إلى أهمية تأثيرها على علاقات الدول فيما بينها وبين الدول التي تتعامل معها في المجال السياسي والاقتصادي، ومع تطور الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001، ظهرت شركة غافا لتقوم بدور مهما في تسييرها للنظام العالمي وتأثيرها في صنع القرار.

ومع تطور الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، لعبت شركة غافا دورا مهما في تسييرها للنظام العالمي وتأثيرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الفترة الراهنة.

وعليه، فإن شركة غافا رسمت دوراً محوريا في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام والولايات المتحدة علي وجه الخصوص، وقد كان لهذه المؤسسات دوراً رائداً في كثير من قضايا السياسة الخارجية الامريكية في عموم الشؤون الدولية، كما قامت بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مائة عام كما أنها أثرت بشكل ديناميكي تفاعلي علي صانعي القرار في السياسة الخارجية الامريكية من خلال جوانب عدة وبوسائل مختلفة .وتعتبر شركة غافا من الشركات التي كان لها دورا كبيرا في صنع القرار السياسي الأمريكي وتعتبر أحد أهم الشركات المؤثرة في صناعة القرار في الإدارات الأمريكية المختلفة، ولذلك تسعي الإدارة الأمريكية دائما إلي الاهتمام بهذه الشركة وتذليل كافة أوجه المعوقات لها وتتبني الإدارة الامريكية دائما مقترحاتها وهو ما يجعل لإصداراتها أهمية خاصة في هذه المرحلة.

تدور الأهمية العلمية لهذا المقال في معرفة إلي أي مدي يصل دور شركة غافا للتأثير على عملية صنع القرار السياسي للولايات المتحدة ، وكيف تتعامل

الإدارة الأمريكية مع هذه الشركة، كما تتضح الأهمية أيضا في من خلال تزويد الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي الأمريكي بمادة علمية ذات أهمية من الناحية النظرية والمنهجية لطبيعة الدور الهام للشركات المؤثرة على عملية صنع القرار الأمريكي في السياسة الأمريكية وخاصة الفترة الأخيرة التي برز فيها دور شركة غافا.

وتتضح الأهمية العملية للدراسة في مساعدة متخذي القرار وصانعي السياسة من خلال تقديم عدد من النتائج والتوصيات التي تساعد صانعي القرار في الإدارة الأمريكية وذلك بعد التعرف علي الدور الرئيسي الذي تقوم به هذه الشركات في صنع السياسة الخارجية.

وفي إطار ما تقوم به شركة غافا في عملية صنع القرار الأمريكي بصورة خاصة يمكن طرح الإشكالية الرئيسية في ما هو دور شركة غافا في التأثير عملية صنع القرار السياسي الأمريكي وخاصة شركة غافا ؟

وتتفرع من الاشكالية الرئيسة عدة تساؤلات فرعية ومنها:

1 -كيف تؤثر شركة غافا على عملية صنع القرار السياسي الامريكي؟

2 - ما هو مفهوم شركة غافا وعملة بتكوين؟

3 -فيما يتمثل تأثير شركة غاف وعملة بتكوين على عملية صنع القرار السياسي الامريكي؟

وللإجابة عن الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية فانه تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

-ان لشركة غافا دورا مهما وأساسي في عملية صنع القرار الأمريكي.

-تؤثر شركة غافا على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية.

-هناك علاقة ترابطية بين السياسات التي تنتهجها الإدارات الأمريكية المختلفة وبين شركة غافا وخاصة الدور الافتراضي الذي تقوم به هذه الشركة من خلال عملة بتكوين؟

وسوف يتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ولتؤكد من صحة الفرضيات من خلال تناول موضوع المقال في ثلاث محاور اساسية.

**المحور الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في عملية صنع القرار السياسي:**

يحظى موضوع عملية صنع القرار بأهمية خاصة من حيث أنها تحدد السلوك السياسي للدولة في المواقف خصوصا وردود الأفعال عموما، كما أنها يشير مصطلح صنع القرار إلي الخيارات التي يتبناها الأفراد والجماعات والتحالفات والتي تؤثر في أعمال الدول علي المسرح المحلي والعالمي، وتتصف قرارات السياسة الخارجية دائما بأنها ذات قيمة عالية وتكون محاطة بشكوك كثيرة ومخاطر كبيرة ومن المفيد أن نفهم ما الذي يؤثر في القرارات التي تسبق الاعمال والاحداث ويعد حقل صنع القرار حقلا مهما للبحوث لأن الطريقة التي تتخذ بها القرارات يمكن أن تكون الخيار النهائي أي أن الطرف المعني يمكن أن يصل إلي نتائج مختلفة تؤثر علي عملية صنع القرار وعلاوة علي ذلك فإن القيود المعرفية الكبيرة غالبا ما تشوه عملية معالجة المعلومات وهناك بعض القرارات تحسب بعناية بينما تتخذ قرارات أخري بالاعتماد علي الحدس. (أليكس مينتسو، 2016، ص 11)

إن النظام الأمريكي يسمح لمختلف القوي والتيارات المجتمعية الإدلاء برأيها والتأثير في السياسة الخارجية والداخلية دون أن يعني ذلك بالضرورة حدوث انقلاب حاد في التوجهات العامة للحكومة الأمريكية وتحظي دراسة مؤسسات الفكر والرأي باهتمام حاص لأن فيها منبع لمختلف الافكار والنظريات التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وقد أكدت أحداث سبتمبر عام 2001 علي تزايد أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية في هذا المجال ولقد ظهرت هذه المؤسسات نتيجة دعوات

لجعل عمل الحكومة الامريكية عملا مؤسساتيا قائما علي الحرفية ومتوائما مع أحداث النظريات السياسية والاقتصادية وهذه المؤسسات تولد لدي صانعي القرار الامريكي عدد من الفوائد أهمها، يضيف تفكيرا جديدا لصانعي السياسة الأمريكية وتوفر خبراء العمل في الحكومة والكونجرس وتؤمن لصانع السياسة خبرا لإيجاد تفاهم مشترك علي الخيارات السياسية المختلفة وتثقف المواطن الأمريكي عن العالم وتوفر امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين طرفين متنازعين. (الشاهر، 2019، https://bit.ly/30UwjnG)

وفي هذا الصدد كتب كل من الأستاذ ايفلين ليونارد Evelyne Léonard ، "وفاليريا بوليغنانو" Valerian Pulingnano " وريان لامار" Ryan Lamar و توني ادوارد Tony Edwards في مقالة بعنوان : « Multinational Corporations As Political Players » ، "الشركات المتعددة الجنسيات كلاعبين سياسيين" ، والتي نشرها في مجلة: « Transfer :European Review Of Labour And Research »، في22 افريل2014، وقد تناولت هذه المقالة فهم القوة والسياسة في الشركات المتعددة الجنسيات، والإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية: كيف تستفيد الشركات عبر الوطنية من خصائصها وتنظيمها دعماً لذاتها بالسلطة؟ كيف تتفاعل مع البيئات المؤسسية المختلفة التي تعمل فيها ، وما علاقات القوة التي تنطوي عليها هذه التفاعلات؟ .(Evelyne et all, 2014, p 173)

واهتمام الباحثين بالشركات متعددة الجنسيات ليس بالأمر الجديد، فهذه مسألة نقل خاصة لدورهم المحدد كلاعبين سياسيين. يبحث هذا المقال أولاً في السبب الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات من اللاعبين السياسيين الفريدين التي تختلف عن أنواع أخرى من الشركة ، ننظر إلى دورهم "السياسي"، فمعالجة الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات يبرز في معرفة كيفية استخدام المصطلح "السياسي" وهنا الإشارة على وجه التحديد القوة السياسية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات للتأثير على عملية صنع القرار والسلطة السياسية، فهي لا تؤثر فقط كأطراف فاعلة اقتصادية

وإنما أصبحت كيانات تؤثر في استخدام السلطة داخل المجتمع. (Do¨rrenba¨cher and Geppert, 2011, p 174)

وجزء من الاهتمام المتزايد في هذا الصدد نجد "القوة والسياسة في الشركات المتعددة الجنسيات"، يبرز من خلال التركيز على عملية صنع القرار، وتعد الشركات متعددة الجنسيات جهات فاعلة سياسية تستخدم سلطتها لتشكيل الظروف في ظلها التي يقومون بأنشطتها الإنتاجية، والتفاعل مع السلطات المحلية والوطنية والسياسة ومجموعات المصالح ، ويتطلب تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في المجتمع من خلال تحديد "قواعد اللعبة" ، والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك يتعلق بقوة عمل الشركات متعددة الجنسيات: هل يفعلون ذلك ممارسة السلطة السياسية خارج السيطرة الديمقراطية؟. (Evelyne et all, 2014, p 176)

وأحد الجوانب المهمة هنا هو التأثير في عملية صنع القرار واستكشاف تأثيرها على السلطة، التركيز على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في السياسة الخارجية مع الجهات الفاعلة السياسية، وذلك مع مؤشر حاسم وهو "التمويل"، فتمويل الشركات المتعددة الجنسيات للحملات الانتخابية مثلا، يجعلها من اللاعبين السياسيين في عملية صنع القرار، ويرى جلين مورغان في "تمويل" الشركات متعددة الجنسيات كجهات فاعلة في عملية صنع القرار، وهكذا ، فإن "التمويل" يثير قضايا بالنسبة لصانعي السياسات، ويعتبر مؤشر حاسم في السياسة الخارجية.(Morgan G, 2001, p113-130)

ويحلل Do¨rrenba¨cher و Geppert القوة والسياسة في الشركات متعددة الجنسيات تعني رغم أن مفاهيم القوة والسياسة ليست جديدة، عند توظيفها على الشركات المتعددة الجنسيات، بل أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تعرف ب:"المناورة السياسية". ( Do¨rrenba¨cher and Geppert, 2011, p 174)

كما تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلى غاية الفترة الراهنة التأثير على عملية صنع القرار في السياسة

الخارجية الأمريكية، وتحقيق نجاحات هامة سواء في الجانب السياسي والذي أصبحت للشركات المتعددة الجنسيات دور مهم في عملية صنع القرار وتدعيم الحملات الانتخابية منذ فترة الرئيس بوش الابن، حتى الفترة الحالية في الإدارة الأمريكية عند دونالد ترامب. (شاهر، 2001، ص 64)

وهناك العديد من العوامل التي ساعدت تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ومنها:

1-**البعد السياسي**: وذلك من خلال تدعيم وتمويل الحملات الانتخابية والتأثير على صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

2-**طبيعة النظام الحر في الولايات المتحدة الأمريكية**: (غيبليين، 2004، ص 423) يمتاز النظام في الولايات المتحدة بإطلاقه للحريات الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا ما اصطلح عليه ب:النظام الديمقراطي الليبرالي الحر، وهذا ما ساعد الشركات المتعددة الجنسيات التغلغل أكثر في السياسة الخارجية الأمريكية والتأثير على صانع القرار. (المرجع نفسه، ص 64)

**3-تقاطع مصالح صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مع الشركات المتعددة الجنسيات**:

فلقد تقاطعت مصالح صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مع الشركات المتعددة الجنسيات وما تقدمه من ادوار في الجاني السياسي والاقتصادي، وبالتالي احتلت الشركات المتعددة الجنسيات مكانتها لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا بوجود الثروة النفطية الهائلة والتي استحوذت عليها الشركات البترولية المتعددة الجنسيات وتقديم الدعم الأمريكي واستمالة أعضاء الكونغرس والسياسة

انطلاق من قناعة ان الاقتصاد السياسي الدولي (غيبليين، 2004، ص 18 -22)، هو المدخل الأساسي للسيطرة على القرار في السياسة الخارجية

الأمريكية فلقد امتلكت الشركات المتعددة الجنسيات نفوذها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات موقع جد مهم بالنسبة للحياة الاقتصادية في واما نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية الأمريكية، بتداخل مصالح كل منهما على الأخر، تداخلا وثيقا فيما بينها، فعلى سبيل المثال:إذا أخذنا الشركات البترولية الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية نجدها ذات نفوذ لوبي صهيوني ذات أصول يهودية ومنها: (أشواق، 2004، ص 109)

-شركة ستاندر أويل كاليفورنيا:60% من أرباحها لليهود، 37% من مديرها يهود.

-شركة ستاندر أويل نيوجرسيك:55% من أرباحها لليهود، 3%من مديرها يهود.

-شركة تكساس للبترول:63%من أرباحها لليهود، 40%من مديرها اليهود. (الشاهر، المرجع السابق، ص 66)

-شركة موبيل:70%من أرباحها لليهود، 55% من مديرها يهود.

ولابد الإشارة ان قوة المال اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون عامل ضغط أساسي على صانع القرار الأمريكي. (المرجع نفسه، ص 66)

**المحور الثاني: تاثير شركة غافا على عملية صنع القرار السياسي الامريكي:**

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات لها دور حقيقي في عملية صنع القرار الامريكي وخاصة شركات مثل «غوغل» و«أمازون» و«فيسبوك» و«آبل» (المعروفة باختصار باسم «غافا») أن تكسب ثقة الجمهور أكثر فأكثر على هذا الصعيد لتستطيع إحداث خرق في قطاع التجزئة المالية والمصرفية، كما يطور عمالقة الإنترنت وشركات تقنية المعلومات خبرات لا يُستهان بها في مجال الخدمات المالية، وهو ما يقلق المصارف التي ما أن بدأت تتطور رقمياً حتى شاهدت شركات غير مالية تنافسها في هذا الميدان، وتؤكد المصادر المتابعة أنه بات واضحاً كيف أن معظم تلك الشركات تطور حلول دفع وتحويل

للأموال بشكل مستمر، وتصنع أدوات مالية تسمح لها بالتقرب أكثر من المستخدمين وجمع معلومات ثمينة عنهم، والسؤال الذي يطرحه المصرفيون اليوم هو: هل ستنقض شركات التقنية على خدمات بنكية مثل فتح حسابات جارية أو ادخارية وخطوط ائتمان؟. (مطلق، 2018 (https://bit.ly/2Mf4Vex

الجواب الوحيد المتاح الآن ينبئ بأن الحدود تتداخل بين وسائل التواصل والبنوك التقليدية، وبينما لا يزال هناك حذر واضح من المستهلكين في أوروبا تجاه هذه الخدمات، من الواضح أن الصينيين يُقبلون بكثافة على الحلول المالية التي تقدمها شركات تقنية صينية مثل «علي بابا للدفع» و«بايدو» و«تيسنت»، وعلى سبيل المثال فقد وصل تطبيق «وي تشات» لشركة «تيسنت» إلى مليار مستخدم!، وفي الولايات المتحدة الأميركية، دخلت شركة «أمازون» في مفاوضات مع مصرفي «جي بي مورغان» و«كابيتال وان» لتطوير منتج مالي يشبه الحساب المصرفي الجاري، ورغم توضيح للشركة ينفي نيتها التحول إلى بنك، فإن القطاع المصرفي الأميركي توقف عند ذلك التطور ليعيد بعض حساباته، ويقول محلل من شركة «بين» للاستشارات: «لدى أمازون حظوظ كبيرة لإحداث تغيير جوهري في القطاع المالي، كما فعلت ونجحت بامتياز في قطاع التجارة الإلكترونية والتوزيع الاستهلاك، ويذهب المحللون إلى توقع وصول عدد مستخدمي خدمات «أمازون» المالية في السنوات الخمس المقبلة إلى رقم يقترب من عدد عملاء البنوك الأميركية الكبيرة مثل "ويلز فارغو "ويؤكد المحللون أن «خطر» شركات التقنية (وخصوصا مجموعة «غافا») على البنوك أكبر من خطر شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) التي دخلت لهذا الميدان أيضاً اعتماداً على تقنيات كثيرة أبرزها "بلوكتشين ". (المرجع نفسه)

وتحظى شركات «فينتك» بتقنيات ثورية لكنها لا تملك شهرة العلامات التجارية التي تحققت لعمالقة الإنترنت في التواصل الاجتماعي ومحركات البحث والتجارة الإلكترونية والحلول المعلوماتية، والتي بنت نماذج أعمال سمحت لها بانتشار شامل على مستوى الكرة الأرضية وباختراق مختلف شرائح

المجتمع البشري، ويضيف المحللون: "استطاعت شركات التقنية والمعلوماتية الوصول إلى المستهلكين والمستخدمين بأعداد مليارية وبأسماء تجارية مرموقة،.

وهذا يسهل لها الاختراق المالي بيسر بالغ عندما أرادت ذلك" ، وأجرت شركة «بين» استطلاعات رأي أظهرت أن 60 في المائة من المستهلكين الأميركيين لا يمانعون في الإقبال على منتجات مالية تطرحها شركات «غافا»، والنسبة ترتفع في بلدان لم تتطور فيها بعد الخدمات المصرفية الرقمية مثل البرازيل والهند والمكسيك، حيث عبر 80 في المائة من العينة التي استُطلع رأيها في تلك البلدان عن قبولهم لذلك المبدأ، أما في الصين، فالأمثلة صارخة على هذا الاختراق الكبير الذي أحدثته شركات التقنية في القطاع المالي. فعملاق التجارة الإلكترونية علي بابا أسس شركة «آنت فايننشال» ل إدارة الخدمات المالية الرديفة لخدماته التجارية، وذلك لمنافسة خدمة «وي تشات» التي تقدمها شركة «تيسنت». وتشهد المنافسة بين الطرفين تصاعدا قويا مع الإقبال على الدفع بالهاتف النقال في أي مكان تقريباً بدءاً من سيارة الأجرة وانتهاءً بسداد أي مشتريات في المحال التجارية، وتؤكد إحصاءات «بوسطن كونسلتنغ غروب» أن 60 في المائة من مدفوعات الصينيين اليومية باتت ممكنة رقمياً بالهاتف. ولأن هناك 140 مليون صيني يسافرون سنوياً خارج بلدهم للسياحة والأعمال، فقد أصبحت خدمات علي بابا للدفع و«وي تشات» متاحة في أكثر من 30 بلداً حول العالم، حيث يوجد الآن عشرات الآلاف من المحال التجارية والمواقع السياحية والترفيهية فضلا عن المطاعم التي تقبل طريقة الصينيين بالدفع عبر الهاتف النقال، حتى وصل عدد نقاط الدفع هذه إلى 180 ألفاً، وتشير دراسة لشركة «نيلسون» إلى أن ثلثي السياح الصينيين حول العالم يستخدمون وسائل الدفع تلك في الخارج. (مطلق، المرجع السابق)

في المقابل، لم تحقق شركات «غافا» الأميركية (غوغل وأمازون وفيسبوك وآبل) بعد اختراق مماثل للذي حققته نظيرتها الصينية، لكنها تكثف المبادرات في هذا السبيل، إذ يؤكد مصدر مسؤول في شركة «كي بي أم

جي» أن الخدمات المالية هدف أساسي لشركات «غافا» لأنها تعزز سيطرتها على معلومات المستخدمين، فتلك المعلومات أساس قوة تلك الشركات التي لا يمكن أن تتخلى عن فرصة متاحة لها في هذا المجال الذي يشكل عصب كل منافسة عالمية. (مطلق، المرجع نفسه)

وتستمر شركة «آبل» في تطوير خدمات الدفع عبر الهاتف النقال أيضاً، وكذلك تفعل «غوغل» عبر المحافظ النقدية الرقمية التي تتوفر لها تطبيقات مصممة لتكون جزءاً من الخدمات الأساسية في الهواتف الذكية. وتسعى «فيسبوك» للتقدم في خدمة تبادل الأموال بين مستخدميها عبر خدمة التراسل التي يوفرها الموقع، وعندئذ سنكون أمام واقع مالي رقمي جديد كلياً وثوري بكل ما للكلمة من معنى، بحسب معظم التقارير المحللة والمتابعة لهذه الظاهرة. (المرجع نفسه)

كما تحدث جورج سوروسGeorge Soros (سوروس، 2018، https://bit.ly/2hmZqPl)، على غوغل والفايسبوك الذي اصبحا مزعين شبه احتكاريين للمعلومات ويجب ان يخضعا للقوانين الصارمة، وهذا ماشنه جورج سوروس في منتدى دافوس (https://bit.ly/31Q65Uz)، هجوما لاذعا على عملاقة التكنولوجيا بالعالم، ووصفها بانها جهات احتكارية قابلة لان يتلاعب بها مستبدون من اجل تخريب الديمقراطيات خاصة في عملية صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية. (https://bit.ly/2VeJpe2)

**المحور الثالث: تاثير عملة بتكوين على عملية صنع القرار السياسي الامريكي:**

- **مفهوم عملة بتكوين:**

بتكوين عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، ويقول القائمون عليها إنها ستغير الاقتصاد العالمي بالطريقة نفسها التي غيرت بها الإنترنت أساليب النشر، وتعدّ بتكوين عملة إلكترونية بشكل كامل، وتتداول عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها، وبدأ التعامل بها أول مرة عام 2009، وتختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية. (https://reut.rs/2wUEzZZ)

**-التأسيس والمبادئ**

لم يكن مؤسس بتكوين معروفا؛ فقد اختار أن يطلق على نفسه الاسم الرمزي ساتوشي ناكاماتو عندما طرح الفكرة للمرة الأولى في ورقة بحثية، واحتفظ ناكاموتو بهويته المستعارة حتى الثاني من مايو/أيار 2016 حين أعلن رجل الأعمال الأسترالي كريغ ستيفن رايت أنه هو نفسه ناكاماتو، وعملة بتكوين -وفقا لمؤسسها - نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، كما توصف بتكوين بأنها عملة رقمية "ذات مجهولية"، بمعنى أنها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا أي وسيلة أخرى من أي نوع تتيح تتبع المعاملات للوصول إلى البائع أو المشتري، مما يجعل منها فكرة رائجة لدى كل من المدافعين عن الخصوصية، أو بائعي البضاعة غير المشروعة عبر الإنترنت على حد سواء، وتقوم على التعاملات المالية بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظم هذه التعاملات. (https://bit.ly/2SyAv8a)

صورة توضح حقائق عن عملة البتكوين.

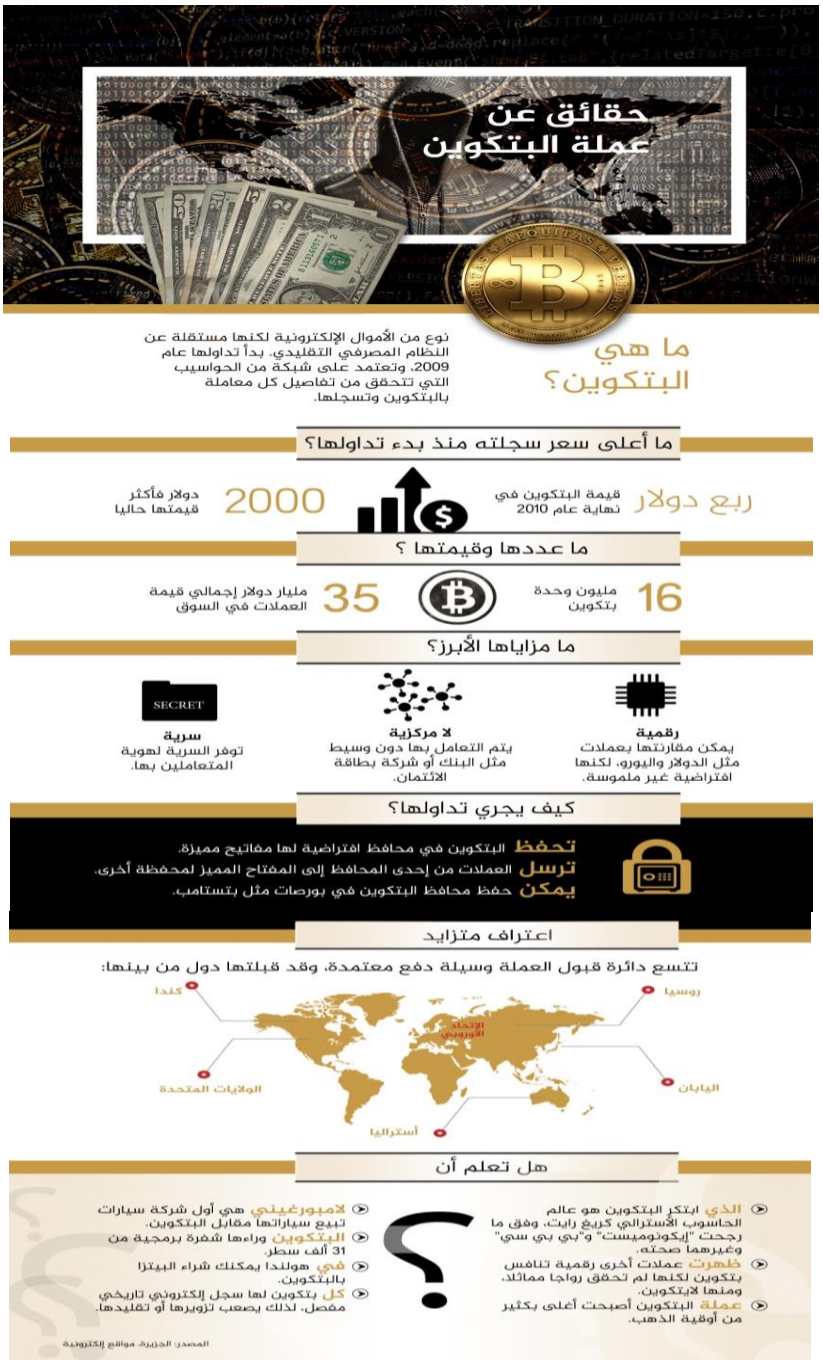


المصدر: https://bit.ly/2obKQxQ

**مميزات عملة بتكوين**:

ويسوق مؤيدو العملة عددا من المميزات، بينها حرية تحويل الأموال دون سقف في نفس الوقت من دون تدخل أي وسيط، كما أن المعاملات تتم دون رسوم أو برسوم منخفضة، ويحتفظ المتعاملون بسرية بياناتهم مع شفافية تامة في المعاملات، والمعارضون لعملة بتكوين يحذرون من عدة المخاطر، بينها تقلبات قيمة العملة، كما أن سرية المعاملات قد تفتح المجال أمام بعض المعاملات المشبوهة، بينما يحذر بعض الاقتصاديين من أن بتكوين قد تتحول لفقاعة ستنفجر وتحدث معها أزمات اقتصادية، واعترفت ألمانيا رسميا بعملة بتكوين بوصفها نوعا من النقود الإلكترونية، وبهذا رأت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بها، بينما يفرض عدد من الدول مثل روسيا وتايلند قيودا على التعاملات بهذه العملة، ويرى البعض أن الاعتراف الرسمي يحمل جانبا إيجابيا، وهو إعطاء العملة المزيد من الشرعية، في حين يرى آخرون أن هذا قد يفتح الباب على مزيد من تنظيم العملة وربطها بالحكومات، وهذا يتعارض مع إحدى ميزات بتكوين بوصفها عملة غير خاضعة لأي جهة. (https://bit.ly/2obKQxQ)

واما تاثير عملة بتكوين في عملية صنع القرار السياسي الامريكي فقد وصفها جورج سوروس "بالفقاعة النموذجية" ويرى ان هذه العملة الافتراضية ستتجنب على الارجح انهيارا كاملا، لان المستبدين مازالوا يريدون استخدامها للقيام باستثمارات سرية في الخارج، واقر سوروس ان الرئيس الروسي يحكم "دولة مافيا"، ووصف الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" بانه خطر على العالم لكنه تنبا بان جاذبية دونلد ترامب لن تدوم، وانه ظاهرة مؤقته وستختفي في العام 2020، او حتى قبل ذلك. (سوروس، 2018، المرجع السابق)

**الخاتمة:**

نخلص في الاخير أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بدور هام في صنع السياسة الامريكية أثناء مختلف الإدارات المتعاقبة في فترة الرئيس بارك اوباما ودونالد ترامب، وبرزت كجزء من حركة التحديث الأمريكية تهدف إلي تعزيز الأداء المهني للأجهزة الحكومية الأميركية وتركزت نشاطاتها أساسا علي تقديم المشورة السياسية للإدارات المتعاقبة، وفي كل نشاطاتها تتطلع إلي التأثير في صياغة الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه القضايا التي تقدمها كأولويات وبما ينعكس علي عملية صنع السياسة بالشكل الذي تتبناه، ويظهر صعود الشركات المتعددة الجنسيات في صعود الولايات المتحدة كقوة قائدة علي المستوي الدولي الفترات الأخيرة مما يبرهن علي مدي فعالية دور هذه الشركات المتعددة الجنسيات خاصة شركة غافا في صنع القرار الأمريكي والتي لها دور في التحكم على العملة الافتراضية بيتكوين، على حد تعبير جورج سوروس.

فهذه الشركات المتعددة الجنسيات اثبت قدرتها الفعلية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي، بحيث انه يعتبر البيت الأبيض واجهة الشركات المتعددة الجنسيات لتمرير القوانين واهم القرارات السياسية المتعلقة في الجانب الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات وتمويلها ودعمها المالي للحملات الانتخابية، فأصبحت الشركات المتعددة الجنسيات خاصة شركة غافا كيانات اقتصادية ضخمة ولها عناصر مهمة داخل الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما يستدعي بالضرورة من حمايتها داخليا وخارجيا في السياسة الامريكية، ويظهر الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات لشركة غافا تمويلها لكبار المسئولين في الدولة، واستناد النخب السياسية الامريكية في حملاتها الانتخابية والدعائية على تبرعات أصحاب رؤوس أموال من خلال عملة بتكوين ، وذلك ما يضمن استمرار مصالحهم الاقتصادية.

**ـالنتائج والاستنتاجات:**

1 -أن للشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي الامريكي.

2 - أن لشركة غافا دورها بالغ الأهمية وتأثيرا مباشرا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

3 -هناك علاقة ترابطية بين شركة غافا والعملة الافتراصية بتكوين لتاثير على عملية صنع القرار الامريكي .وتوصيات مقترحة وبين السياسيات التي تنتهجها الإدارات الأمريكية المختلفة بشكل عام.

4 - ليست كل الإدارات الأمريكية تتعامل بنفس الطريقة مع الشركات المتعددة الجنسيات (خاصة مع شركة غافا)، ويظهر ذلك جليا في اختلاف إدارة الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب في التعامل معها.

5 -ان طبيعة النظام السياسي الأمريكي، وسبل الحكم في الانتخابات فرض على الشركات المتعددة الجنسيات خاصة شركة غافا تشكيل لوبيات تعمل على ضمان مصالحهم في السياسة الخارجية الامريكية.

6 -تعتبر المتعددة الجنسيات ومنها شركة غافا من بين الفواعل المؤثرة على مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية وأصبحت كلاعبين سياسيين.

7 -تلعب الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة شركة غافا دورا كبيرا في صناعة القرار السياسي الأمريكي بما تملكه من عناصر القوة الاقتصادية والتأثير السياسي، وحتى انها تغلغلت نفوذها على الرؤساء في السياسة الامريكية .

8 -إن تأثير الشركات النفطية المتعددة الجنسيات على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية تثير اهتمام وانشغال العديد من الباحثين في العلاقات الدولية.

9 -تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية الامريكية كإطار محدد للنظام الدولي الجديد، وكلاعبين سياسيين باعتبارها احد الفواعل المؤثرة.

10 -إن مركزية ومحورية التفكير في تأثير الشركات المتعددة الجنسيات كشركة غافا وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية مرهون بمعرفة توجهات صانع القرار الأمريكي.

**ـ الاقتراحات والتوصيات:**

1 -لابد من تسليط الضوء على دراسة الدور الحقيقي الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات خاصة شركة غافا على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، ومحاولة إثارة النقاش السياسي لإعطاء لبنة جديدة في دراسة واقعها وتحدياتها في ظل التطورات الدولية الراهنة.

2 -لابد رفع الاهتمام السياسي بشأن واقع والدور الحقيقي الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات كشركة غافا التي لها تأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وحتى على ممثلي القادة السياسيين باعتبار الإرادة السياسية هي العصب الرئيسي لمناقشة هذه المواضيع في قلب التطورات الدولية الراهنة.

**قائمة المراجع:**

أليكس مينتسو كارل دي روين الأبن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة79، الطبعة الأولي 2016.

شاهر إسماعيل الشاهر، دور مراكز الدراسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم:2019/10/2، على الساعة:4:31، على الموقع الالكتروني:
http://the voice freason.de.

شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر 2001م، (وزارة الثقافة الدينية العامة للكتاب)،

روبرت غيبليين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.423.

عباس أشواق، النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المناضل، العدد 325، آذار نيسان 2004.

منير مطلق، جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، شركات التقنية والمعلوماتية تقتحم عالم المدفوعات والمال وتمتلك ادوات ستقلب المعادلات راسا على عقب، الاحد 11مارس

2018م، العدد 14348، تم الاطلاع على الموقع الالكتروني يوم 2019/10/01، على الساعة 17:47، على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1200576
جورج سوروس George Soros ملياردير امريكي شهير ولد 12 اغسطس 1930 (العمر 89 سنة)، ببودابست، جنسيته امريكية ، حزب الديمقراطيون وبلغت ثروته
ب:8000000000 دولار امريكي في 08 فبراير 2018، انظر الى الموقع الالكتروني :
https://www.forbes.com/profile/george-soros/
منتدى دافوس هو منتدى دولي اقتصادي يناقش ازمات العالم الاقتصادية، انظر الى الموقع الالكتروني: https://www.enabbaladi.net/archives/201115?
جورج سوروس، يهاجم فايسبوك وغوغل وينتقد ترامب وبوتين، تم الاطلاع يوم 2019/10/03 على الساعة 14:53 على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/international/2018/1/26.
رويترز وكالة الانباء العالمية، تم الاطلاع يوم 2019/10/03 على الساعة 15:00 على الموقع الالكتروني:./https://www.reuters.com
بتكوين عملة الكترونية تثير المخاوف، تم الاطلاع يوم 2019/10/03 على الساعة 15:00، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net .
Evelyne Léonard, Aléria Pulignano,Ryan Lamara and Tony Edwards, Multinational corporations political players(Transfer :European Review of labour and Research ,22 April 2014.
Morgan G,Transnational communities and business system. Global Networks1(2),2001.
Do¨rrenba¨cher and Geppert,Political and power in the Multinational Corporation: The role of institution, Interest and identities(Cambridge University press,2011).